مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

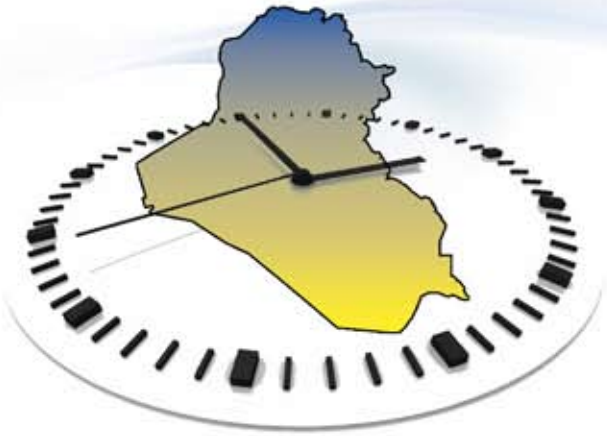

العراق

في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء /الاثنين ١٩- ٨ - ٢٠١٣ / السنة الأولى/ العدد(٣٢)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

فيصل عبد اللطيف ياسين

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

منتظر نعمة رضا

حسنين هاشم حسين

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

أهمية التعرف على الاستراتيجية الأمريكية الكبرى لصانع القرار الاستراتيجي العراقي

في هذا العدد ننشر خلاصة مركّزة لثلاث مقالات مهمة للكاتب الاستراتيجي الأمريكي **وليام مارتيل، المنشورة في مجلة الديبلوماسي الأمريكية المرموقة**، يتناول فيها الأهمية البالغة لوجود سياسة خارجية استراتيجية كبرى للولايات المتحدة عبر العالم، هذه الاستراتيجية التي هي أكبر بكثير من الاستجابة للمشاكل فقط، إذ يجب أن تنطوي على المبررات والدوافع الأساسية التي توضّح كيف ولماذا تشارك الولايات المتحدة في السياسة الخارجية، ومثلما أنه من غير الممكن أن يكون هناك بديلاً عن وجود مثل هذه الاستراتيجية الهادفة والمتماسكة، فإن الفشل في تحديد ملامحها ينتج عنه ضبابية خطيرة جداً في السياسة الخارجية للبلاد وفقدان البوصلة على المستوى الاستراتيجي. **هذه الخلاصة تبيّن طريقة التفكير الأمريكية ومشاغل وهموم واحتياجات صانع القرار الاستراتيجي في هذا البلد الذي له مصالح عبر العالم، الأمر الذي يجب أن يهتم به ويدركه صانع القرار الاستراتيجي العراقي ويرتب عليه الأثر اللازم.**

فالكاتب يرى **أن الولايات المتحدة تفتقر إلى إطار استراتيجي يحدد دورها في العالم** وكيفية تحقيق التوازن بين هذا الدور وموارد الأمة والإرادة العامة. حيث تتجلى الحاجة إلى معرفة ما هي المبادئ التي ينبغي أن تحكم سياسة الولايات المتحدة في عالم غير مستقر بشكل متزايد، **ويعتقد بأن مصادر الاضطرابات وانعدام الاستقرار تتمثل بما يأتي:**

١ - القوى الكبرى:

يشير الكاتب هنا إلى **صعود الصين** الذي يعد من الأمثلة البارزة، فاقتصاد بكين أصبح ثاني اقتصاد في العالم، فضلاً على زيادة قدراتها العسكرية. ويشير كذلك إلى **روسيا** التي استعادت حيويتها.

٢ - القوى الإقليمية المزعزعة للاستقرار:

تأتي إيران - وفقاً لرأي الكاتب - في مقدمة هذه القوى، حيث تواجه أمريكا اليوم مهمة حساسة وهي كيفية الموازنة بين اعتماد الغرب على نفط الشرق الأوسط، وعواقب هجوم عسكري ضد الصناعة النووية الإيرانية. يضاف إلى ذلك كل من **كوريا الشمالية وباكستان**، ويشير كذلك إلى **الحرب الأهلية في سوريا** التي ما تزال مصدراً قوياً للفوضى والاضطرابات، حيث من السهل أن تتفاقم إلى أزمة تشمل العراق وتركيا وإيران.

٣ - مصادر اضطراب أخرى غير متوقعة:

يعتقد الكاتب بأن **أفغانستان** واحتمال عودة التطرف إليها من أمثلة هذه المصادر غير المتوقعة للاضطراب، فضلاً على دوامة العنف التي اجتاحت المنطقة بعد أحداث الربيع العربي في كل من **مصر وسوريا وليبيا**، والتحديات المتمثلة بكيفية مواجهة **الحروب الالكترونية والتعامل مع الناشطين غير الحكوميين** الذين يقومون بتعبئة أنصارهم عن طريق الأفكار.

الافتتاحية ٣

القاعدة في العراق:
من التنظيم إلى إعلان الدولة.....٥

شبكات تهريب النفط الإيرانية
تستنزف الموارد العراقية.....٧

صحيفة الغارديان: الانقسام الطائفي
في المنطقة لن يتوقف عند سوريا ١١

فقدان بوصلة السياسة الخارجية:
لماذا تحتاج الولايات المتحدة
إلى استراتيجية كبرى؟.....١٣

العراق يقبع في قمة معدلات الفساد عالمياً.....١٦

للملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال
بإدارة الإعلام
Tel: (00964) 7800168889
Email: info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq
موقع النشرة على الانترنيت
kerbalacss.uokerbala.edu.iq
ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات
الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الافتتاحية

يُقرّ الكاتب بأن هذه الاضطرابات والتحوّلات تتطلب من واضعي السياسات **مواكبة هذه التحديات على الصعيد الفكري، فجزء من المشكلة يبدو في عدم رغبة صناع القرار في تبنّي أشكال جديدة من التفكير الاستراتيجي نتيجة التمسك بعناد بالمناهج التقليدية على الرغم من أنها ساهمت بتعميق الشكوك وتزايد الفوضى والاضطرابات منذ نهاية الحرب الباردة.**

ويوصي الكاتب بضرورة الالتزام بالمبادئ الثلاث الرئيسة التي يجب أن تأتي على رأس أولويات الاستراتيجية الأمريكية الكبرى وهي كآلاتي:

أولاً: تعزيز البنى الداخلية للقوة الوطنية الأمريكية: وهي دعوة لإعادة تنظيم الولايات المتحدة لنفسها على المستوى الداخلي وتعزيز أسس القوى المحلية، وذلك لمعرفة كيفية التعامل مع التحديات في الداخل والخارج.

ثانياً: تعزيز القيادة الأمريكية لكبح مصادر الاضطراب: فمن الضروري استراتيجياً بالنسبة للولايات المتحدة أن تعمل أحياناً للقيادة «من الأمام» إن جاز التعبير. وعلى واشنطن أن تستعمل أسلوب القوة وليس المقصود فقط القوة العسكرية التقليدية، بل **القوة في استخدام كل الوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية** للمساعدة في الوصول إلى عالم أفضل.

ثالثاً: تدعيم التحالفات والشراكات: إذ إن تأثير الولايات المتحدة يتزايد مع إظهار رغبتها في دعم وتشجيع الدول الأخرى في ممارسة القيادة، **لأن قوة أمريكا محدودة** ولابد من العمل مع مؤسسات المجتمع الدولي التي تسعى لحفظ الأمن وازدهاره، وضرورة الموازنة بين العمل الجماعي على الصعيد الدولي والمحافظة على خيارها في العمل الفردي عند الحاجة.

وفي الختام يشير المقال إلى حقيقة استراتيجية كبرى وهي: انه لا يجب أن يتوقع الشعب ولا واضعو الخطط والسياسات أن تفوّق أميركا سوف يدوم إلى الأبد.

القاعدة في العراق: من التنظيم إلى إعلان الدولة

الكاتب: جوناثان ماسترز / نائب رئيس تحرير في مجلس الشؤون الخارجية
مجلس الشؤون الخارجية - ٢٥ / ٧ / ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

إن الإجراءات الخرقاء التي اتخذتها حكومة المالكي لتوطيد السلطة في أعقاب الانسحاب الأمريكي قد نفّرت الكثيرمن الأقلية السنية وزودت القاعدة بالدعاية اللازمة لمواصلة عملها، الأمر الذي أثار المخاوف لدى الولايات المتحدة ودفعها إلى زيادة التعاون مع حكومة المالكي في مجال مكافحة الإرهاب

يُعرّف الكاتب في مستهل مقاله تنظيم القاعدة في العراق (AQI) بأنه مجموعة جهادية معظم مقاتليها من السنة، برز هذا التنظيم على الساحة بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣، وقد انحسر نشاطه إثر نجاح جهود مكافحة التمرد وصحوة العشائر السنية خلال الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وقد ازدادت هجمات هذا التنظيم بعد الانسحاب الأمريكي من البلاد في العام ٢٠١١ كجزء من محاولة لإشعال الصراع بين الأقلية السنية والحكومة التي يقودها الشيعة بقيادة نوري المالكي. للقاعدة صلات وثيقة مع (جبهة النصرة) إحدى الفصائل المتشددة المقاتلة في سوريا، وهو الأمر الذي أثار المخاوف لدى الولايات المتحدة ودفعها إلى زيادة التعاون مع حكومة المالكي في مجال مكافحة الإرهاب.

أصول التنظيم

يذكر الكاتب ان التنظيم قد تم تأسيسه بعد العام ٢٠٠٣ على يد أبي مصعب الزرقاوي الأردني الأصل، الذي كان أحد المقاتلين في أفغانستان واستقر في شمال العراق عام ١٩٩٩، حيث تولى قيادة الوحدات العربية في (أنصار الإسلام) وهي حركة انفصالية كردية مسلحة. وفي العام ٢٠٠٤ أعلن الولاء والطاعة لإسامة بن لادن وهو العام نفسه الذي صنفت فيه الولايات المتحدة تنظيم القاعدة في العراق على انه منظمة إرهابية. تشير التقارير إلى أن الزرقاوي كان قد أعد استراتيجية من أربعة محاور ليواجه فيها الغزو الأمريكي للعراق تتمثل بـ: عزل القوات الأمريكية من خلال استهداف حلفائها، وتثبيط جهود التعاون العراقي من خلال استهداف البنى التحتية الحكومية والموظفين العاملين فيها، واستهداف جهود إعادة الإعمار عن طريق شن هجمات كبيرة على المتعاقدين المدنيين وعمال الإغاثة وزجّ الجيش الأمريكي في حرب أهلية سنية – شيعية من خلال استهداف الشيعة. **ويشير الكاتب إلى ان الحكومة الانتقالية التي أسستها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في بداية احتلالها للعراق هي إحدى العوامل التي ساعدت على تغذية التمرد ووفرت أرضية خصبة لتنظيم القاعدة وعدد من الجماعات السنية المتطرفة الأخرى في العراق**، فضلاً على بعض القرارات التي اتخذتها سلطة التحالف المؤقتة المتمثلة بعزل أعضاء حزب البعث عن المناصب وحل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية **مما أدّى إلى إيجاد مئات الآلاف من التحالفات الجديدة معظمها تحالفات عدائية مسلحة.**

القيادة والتمويل

يذكر الكاتب انه في تموز ٢٠٠٥، اعتقد ابن لادن والرجل الثاني في ذلك الوقت (أيمن الظواهري)، **بأن تزايد الهجمات الطائفية على الشيعة سوف يقوّض الدعم الشعبي لتنظيم القاعدة في المنطقة**، وتساءلوا من خلال مراسلات مكتوبة مع الزرقاوي عن استراتيجيته تجاه ذلك. إن العلاقة انهارت في نهاية المطاف عندما تجاهل الزرقاوي تعليمات تنظيم القاعدة بوقف الهجوم على المواقع الحضارية والثقافية

الشيعية. وانتهت العلاقة بين تنظيم القاعدة الأساسي و فرعه في العراق في حزيران ٢٠٠٦، عندما قتلت غارة جوية أمريكية مؤسس التنظيم في العراق، لتتعاقب بعد ذلك القيادات التي تزعمت التنظيم منها أبو أيوب المصري الذي أعلن تأسيس دولة العراق الإسلامية، ثم أبو عمر البغدادي وقد قُتل الأخيران في غارة عام ٢٠١٠ ليخلفهما إبراهيم عواد إبراهيم البدري الملقب بأبي دعاء (أبي بكر البغدادي). أما فيما يتعلق بمصادر التمويل التي يعتمد عليها التنظيم فيشير الكاتب إلى أن أنصار التنظيم في المنطقة، بما في ذلك الموجودون في الأردن وسوريا والمملكة العربية السعودية، قد قدّموا تمويلاً كبيراً في السابق للتنظيم، وقد حصل أبو مصعب الزرقاوي قبل وفاته على قدر كبير من التمويل من تلك الجهات. **وتلقى التنظيم أيضا تمويلاً من طهران (على الرغم من أن تنظيم القاعدة هو منظمة سنية)، وذلك وفقاً لوثائق صودرت من عناصر في الحرس الثوري الإيراني شمال العراق في عام ٢٠٠٦.** ولكن الجزء الأكبر من التمويل، كما يقول الخبراء: يأتي من مصادر داخلية مثل عمليات التهريب والابتزاز وجرائم أخرى. وقد اعتمد التنظيم في السنوات الأخيرة على التمويل والقوى البشرية من المتطوعين، إلا ان المراسلات بين جماعة القاعدة في منتصف العام ٢٠١١ أظهرت الصعوبة المادية التي يعانيها.

هيكلية التنظيم واستمراريته

يتطرّق المقال إلى التغيير الكبير الذي طرأ على هيكلية تنظيم القاعدة في العراق، حيث كانت أغلبية أعضائه من المقاتلين الأجانب في بادئ الأمر، في حين يعتمد التنظيم الآن على مقاتلين من العراق وسوريا وتحت قيادة عراقية. وقُدر عدد أفراد هذا التنظيم بحوالي خمسة عشر ألف مقاتل قبل ان ينخفض هذا العدد مع قيام حركة الصحوة وزيادة أعداد القوات الأمريكية خلال الأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. ووفقاً لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، فإن ما يقرب من ١١ألف شخص من تنظيم القاعدة قد قُتلوا أو أُلقي القبض عليهم في مطلع عام ٢٠٠٨. **قدر مسؤولون عسكريون أن العدد المتبقي في العراق بنحو ٨٠٠ - ١٠٠٠ مقاتل، بعد أن أكمل البنتاغون سحب قواته بالكامل من العراق في أواخر ٢٠١١، وصرّح مسؤولون عراقيون بعد أقل من عام، بأن عدد المقاتلين قد تضاعف إلى حوالي (٢٥٠٠)، مشيرين إلى ان عمليات مكافحة الإرهاب «قد تأثرت بشكل سلبي بسبب انسحاب القوات الأمريكية». ويقول بعض المحللين: إن الإجراءات الخرقاء التي اتخذتها حكومة المالكي لتوطيد السلطة في أعقاب الانسحاب الأميركي قد أبعدت الكثير من الأقلية السنية وزوّدت القاعدة بالدعاية اللازمة لمواصلة عملها.** وفي شباط ٢٠١٢، حذّر المتحدث باسم التنظيم في العراق من **المعركة المقبلة بين فرعي الإسلام**: «إن حرب السنة مع الشيعة هي حرب دينية مقدسة وناتجة عن عقيدة، فهي حرب الإيمان والكفر، وهي حرب الوثنية مع التوحيد، وليس هناك طريقة للخروج منها أو الإحادة عنها، والشيعة تعرف هذا جيداً». وبالفعل، وكما جاء في تقرير للكونغرس الأمريكي، فقد تزايدت هجمات التنظيم بصورة منظمة في أواخر العام ٢٠١٢ وفي مطلع العام ٢٠١٣ في العديد من المدن العراقية، وفي الوقت نفسه فقد استقطبت الاضطرابات الجارية في سوريا العديد من مقاتلي التنظيم للتوجه إلى هناك لغرض مقاتلة نظام بشار الأسد الذي تهيمن عليه الأقلية العلوية، الأمر الذي دفع وزارة الخارجية الأمريكية إلى إدراج جبهة النصرة ضمن المنظمات الإرهابية كونها على ارتباط مع تنظيم القاعدة، وفي نيسان من العام ٢٠١٣، تأكدت الشكوك الغربية بهذا الصدد، عندما أعلن زعيم تنظيم القاعدة عن توحيد جهود التنظيمين وإعلان الدولة الإسلامية في العراق والشام. **وفي الختام يرى الكاتب أن واشنطن ردّت على تزايد نشاطات القاعدة في المنطقة بتكثيفها دعم حكومة نوري المالكي ووحدات مكافحة الإرهاب المرتبطة به بصورة مباشرة**، كما أنها تريثت في حسم مسألة تزويد المعارضة السورية بالسلاح.

رابط المقال: http://www.cfr.org/iraq/al-qaeda-iraq/p14811

شبكات تهريب النفط الإيرانية تستنزف الموارد العراقية

تقرير خاص منشور على موقع ستراتفور للاستخبارات الدولية
كانون الثاني / ٢٠١٢

ترجمة وتلخيص: ضياء خليل
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

من خلال شبكة من الحلفاء تضم سياسيين عراقيين واتحادات ونقابات نفطية وميليشيات، تتمتع إيران بموقع جيد للحصول على عائدات النفط من جنوب العراق عبر قنوات غيررسمية، ويسمح لها هذا بالسحب من الخزين الهائل من الموارد العراقية للإبقاء على تأثيرها الإقليمي من جهة و لمواجهة حملة عقوبات خانقة تستهدف صادراتها النفطية

يذكر التقرير في مستهله ان إنتاج النفط في جنوب العراق ذي الغالبية الشيعية شهد زيادة مطردة على مدار السنوات القليلة الماضية بسبب الإنتاج في **الحقول العملاقة في الرميلة و غرب القرنة** _المرحلة الأولى _ **و الزبير** التي رست في المزاد العلني على شركات أجنبية عام ٢٠٠٩. وبإمكان العراق أن يقف **كمنافس للعربية السعودية** التي تنتج ١٠ مليون برميل في اليوم لما يمتلكه من احتياطي مؤكد يصل إلى ١١٥ مليار برميل و٨٠ بالمائة من هذا الاحتياطي يتركز في جنوب العراق. تهتم إيران بشكل خاص بتوسيع آفاق إنتاج النفط في جنوب العراق. **وقد بنت إيران شبكة معقدة لتهريب النفط تسمح لها بتحصيل عائدات كبيرة من إنتاج النفط في جنوب العراق. وتمكن هذه الأموال إيران من الإبقاء على تأثيرها في المنطقة في الوقت الذي تستعد فيه للدفاع عن نفسها ضد عقوبات اقتصادية قاسية تستهدف صادراتها النفطية.**

خطط توسيع إنتاج نفط جنوب العراق

معظم النفط العراقي مخزون في حقول نفطية كبيرة وضحلة قريبة للساحل وعلى خطوط ناقلة لا تمر بالمراكز السكانية. يجعل هذا من النفط **رخيصاً وسهلاً نسبياً من ناحية الاستخراج وله ربحية كبيرة.** لكن سنوات الحصار والحرب والعصيان قد خرّبت البنية التحتية للطاقة في البلد. وتوجد هناك مساعٍ في الوقت الحاضر لزيادة صادرات النفط العراقي عن معدلاتها الحالية التي تبلغ ٢,٦٥٣ مليون برميل، لتصل إلى ٣,٤ مليون برميل نهاية العام الحالي. إلا ان هناك الكثير من المعوقات التي تحول دون ذلك، **منها ان العراق لم يستكمل حتى الآن البنية الضرورية للتصدير والخزن اللازمة لتتماشى مع الزيادة المطردة في الإنتاج.** وهي المشاكل نفسها التي يعانيها الإنتاج من حقول النفط في جنوب العراق الذي تحدد عند ١,٨٩ في الوقت الحاضر على الرغم من الطموح الموجود لتوسيع القدرة **الإنتاجية لمنطقة نفط البصرة إلى ما يقرب من ٤,٨ مليون برميل باليوم في حدود عام ٢٠١٤.**

رهان إيران على النفط العراقي

يشير التقرير إلى أنه من غير المحتمل أن يتمكن العراق من تحقيق كل أهدافه في الإنتاج وإنجاز المشاريع في وقتها المحدد، إلا ان هناك فرصة

لرفع مستوى الطاقة بشكل ملحوظ وبوقت قصير نسبياً وذلك لأن معظم فعاليات الطاقة هذه تحدث في جنوب العراق ذي الغالبية الشيعية وعلى مقربة من الخليج، لذا فإن البلد الأكثر تركيزاً على آفاق مستقبل الطاقة في العراق هو إيران. **عندما أنجزت الولايات المتحدة انسحابها العسكري من العراق نهاية عام ٢٠١١ فإنها تركت الباب مفتوحاً لإيران لتعزيز نفوذها في بلد غني بالطاقة ويقع في قلب العالم العربي.** تأثير إيران كونها دولة شيعية يتركز بالأساس في جنوب العراق ذي الغالبية الشيعية. **وعلى الرغم من معارضة العديد من السياسيين الشيعة إلا ان لإيران طموحاً جيوبوليتيكياً في جعل جنوب العراق امتداداً لدولة إيران**، وهو ما يسمح لإيران ولو بطريقة غير مباشرة بزيادة حصتها في سوق الطاقة العالمي الذي يعد هدفاً حيوياً بالنسبة لإيران ولاسيما مع تشديد الولايات المتحدة من حملة العقوبات ضد إيران. ووفقاً لبعض المصادر تُقدر نسبة النفط الذي يتم تهريبه من نفط البصرة إلى إيران بحوالي ١٠٪، وهو ما يوفر للأخيرة مصدراً مهماً من الأموال يصل إلى ٢٠ مليون دولار.

مسالك تهريب النفط بين العراق وإيران

يمضي التقرير إلى تحديد بعض المسالك والتقنيات المستخدمة لتهريب النفط، إذ تمثل منطقة خور الزبير وشبه جزيرة الفاو وجزيرة أم الرصاص أهم ممرات تهريب النفط العراقي إلى إيران، وتستخدم بعض الأساليب مثل الثقب الهيدروليكي لأنابيب النفط ونقله عن طريق القوارب إلى منطقة الخليج أو ميناء عبادان في الأراضي الإيرانية، كما تجري بعض عمليات التهريب عن طريق شط العرب، إلا ان هذا الطريق أقل شيوعاً بسبب طبيعة المياه في هذا الممر وزيادة نقاط المراقبة، فضلاً على التكلفة العالية التي يتكبدها المهربون نتيجة كثرة الرشاوى الواجب دفعها. قد أصبح التهريب سمة ملازمة لعملية تصدير النفط العراقي، **وعليه يمكن الفهم بأن البنية التحتية والأعمال الحالية في جنوب العراق تفتح الباب على مصراعيه لسرقة النفط. تنتشر أنظمة قياس تدفق النفط والتحقق في مينائي البصرة وخور الزبير ولكنها تختفي بشكل ملحوظ في باقي الممر النفطي. إذ ان الكثير من العدادات متضررة ولم يتم تصليحها بشكل متعمد لتسهيل عملية التهريب.** يضاف إلى ذلك ان الكثير من موظفي نفط البصرة المتورطين في تجارة النفط غير الشرعية يلعبون دوراً في تأخير تصليح الثقوب في الأنابيب ليعطوا الوقت الكافي للمهرّبين.

شبكة تهريب النفط الإيرانية في العراق

يرى التقرير بأن إيران تمتلك شبكة واسعة من السياسيين والاتحادات والكارتلات النفطية والميليشيات التي تستعملها لجني أرباح إنتاج النفط في جنوب العراق. إن اللاعبين المتعددين والإيديولوجيات المعقدة التي تشكل المشهد الشيعي العراقي يتطلب من إيران أن تكرّس الكثير من الوقت والموارد لإدارة مختلف المراهنين على صناعة النفط في جنوب العراق. إن اختلاف المراهنين هذا يسمح لإيران أيضاً أن تلعب أدواراً متباينة للمحافظة على سيطرتها على شبكة تهريب النفط.

المجاميع السياسية

تود إيران أن ترى **جنوب العراق ولاية ذات غالبية شيعية ضمن عراق فدرالي يمكن ان تعمل كتابع لإيران**، الأمر الذي يسمح للأخيرة ان تستحوذ على مجال تأثير كبير بين شيعة العراق للمساعدة في إدارة مهام ضرورية مثل توزيع عائدات شبكة تهريب النفط. وربما توضح

رغبة إيران في ولاية شيعية واضحة المعالم، السبب في ان يكون أقرب الحلفاء السياسيين لإيران، المجلس الأعلى الإسلامي في العراق **من أشد المناصرين في البرلمان العراقي لتأسيس منطقة شيعية في الجنوب.** ولو ان غالبية المجاميع الشيعية في الجنوب مثل **حزب الدعوة والتيار الصدري وحزب الفضيلة** يقفون بالضد من هذه الفكرة. هذه المجاميع تعمل على مقربة من الإيرانيين لكنهم وطنيون ومازالوا يرون الحاجة إلى المحافظة على استقلال سياسي بعيداً عن إيران. **إن حزب الفضيلة من أهم الغارقين في تجارة تهريب النفط العراقي وحتى أنه يُعرف عن مواطني البصرة بأنهم يشيرون إلى حزب الفضيلة بأنه «حزب النفط الإسلامي».** إن هذا الحزب عراقي وطني إلى حد كبير وقد كان مقاوماً كبيراً تجاه محاولات بغداد لجلب خبرات أجنبية في مجال الطاقة في الجنوب خوفاً من فقدان سيطرته على المنطقة ولكن قائد هذا الحزب **الشيخ محمد اليعقوبي** له علاقة مودة مع إيران. **وللفضيلة حضور بارز في شركة نفط الجنوب وتتمتع بعلاقات قوية مع نقابات العمال التجارية في صناعة نفط البصرة.** وحزب الفضيلة هو القائد في الجنوب عندما يتعلق الأمر باستخدام عائدات النفط لشراء ولاء المجاميع السياسية المحلية والعصابات وقوة شرطة البصرة.

الميليشيات

تلعب إيران دوراً بارزاً في إدارة الميليشيات المختلفة المتورطة في تهريب النفط جنوب العراق. وتحصل هذه الميليشيات على حصة كبيرة من الأرباح مقابل حماية مصالح إيران في الطاقة والتقليل من المقاومة لشبكة تهريب النفط التي تديرها إيران. **عندما تنمو إحدى الميليشيات أكبر من الحجم اللازم فإن إيران ستجد الطريقة المثالية للحد من قوة هذه المجموعة وذلك بتقوية مجاميع منشقة منافسة و دمج أعضاء الميليشيا في جهاز الأمن وبعض الأحيان حتى في العملية السياسية. إن استراتيجية إيران في إدارة العراق هي تغيير القائد الشيعي البارز الذي تتعامل معه وبهذه الطريقة تضمن إيران بأن لا أحد سيصبح قوياً بما فيه الكفاية ليفكر بالتخلي عن إيران أو الانقلاب ضدها.** وتتوضح هذه الديناميكية في طريقة تعامل إيران مع القائد الشيعي الوطني العراقي **مقتدى الصدر** وجيش المهدي التابع له وعصائب أهل الحق (المنشقة عن التيار الصدري بدعم إيراني) وصعود كتائب حزب الله في شبكة تهريب النفط الإيرانية. كان الصدر وأتباعه وبصورة تقليدية وطنيون وبشكل حماسي وحرصوا على ان ينؤوا بأنفسهم بعيداً عن إيران، وعندما انشق قيس الخزعلي عن تيار الصدر وشكل ميليشيا عصائب أهل الحق* ، فقد حضي بدعم إيراني مادي وعسكري منقطع النظير. وفي الوقت الذي انحسرت فيه سيطرة الصدريين في الجنوب وارتفع شأنهم في الحكومة المركزية **أصبحت عصائب أهل الحق الميليشيا الرئيسة التي يمكن لإيران أن تعتمد عليها في إدارة تجارتها في البصرة.** وبرهنت هذه الميليشيا على أنها فعّالة بشكل خاص في احتواء المقاومة القبلية التي تشهدها عمليات إيران في البصرة وتأتي معظم هذه المقاومة من **الشيخ كاظم العنيزان** الذي يقود ما يسمى **بمجلس عشائر الجنوب**، كما توضحت فائدة عصائب أهل الحق لإيران عندما شكل **الشيخ محمد البهادلي** رئيس مجلس التحرير والبناء، الميليشيا الخاصة به والمسماة **أسد الله الغالب**، ووفقاً لمصادر **ستراتفور** في المنطقة فإن عصائب أهل الحق تعاملت مع هذه الميليشيا بشكل سريع. **فلميليشيا عصائب أهل الحق باع طويل في تصفية منافسي إيران في الجنوب وبضمنهم قادة عشائريون و مسؤولون في موانئ البصرة وأم قصر وموظفو شركة نفط جنوب العراق الذين يرفضون التعاون مع شبكة**

تهريب النفط الإيرانية. وتماشياً مع التكتيكات السابقة تظهر إيران مستعدة مرة ثانية لتنويع مصادر قوة الميليشيا التابعة لها ولعبت دوراً رئيساً في الضغط على الحكومة المركزية العراقية للترحيب بالخزعلي وعصائب أهل الحق في العملية السياسية. مع دخول عصائب أهل الحق المعترك السياسي تكون إيران قد **دعمت مناصرا عسكرياً شيعياً رئيساً آخر**، وهم **جماعة حزب اللّه** لسد الفراغ الذي تتركه عصائب أهل الحق في **حماية تجارة تهريب النفط.** لم تعبّر جماعة حزب اللّه بأي شكل عن رغبتها في دخول العملية السياسية وأكدت على الحاجة في أن تلعب دوراً عسكرياً أو قيادياً في الجنوب. المجاميع الهامشية التي لديها توجه إسلامي وكيّفت نفسها سياسياً مع إيران في مقابل حصص النفط، هذه المجاميع تشمل حركة سيد الشهداء وحزب ثأر اللّه الإسلامي وشهداء المحراب وحزب ١٧ آذار. **ويلعب اللواء قاسم سليماني قائد فيلق القدس دوراً رئيساً في شراء المناصرين في البصرة وباقي مدن جنوب العراق وذلك باستعمال عائدات النفط المسروق. حيث تودع معظم الأموال في مصارف مملوكة للحرس الثوري الإيراني في العراق.** تغطي شبكة سليماني مهام تهريب السلاح وتهريب النفط إلى إيران وتجميع وتوزيع عائدات النفط وإبعاد (وأحياناً اغتيال) الشخصيات المناهضة لإيران في جنوب العراق.

نفوذ طهران على بغداد

إن سيطرة إيران على تهريب النفط في البصرة أخذت نهجاً مؤسساتياً وبعيداً عن سيطرة الحكومة المركزية في بغداد. على الرغم من أن إيران تسعى لتعزيز تأثير الشيعة في العراق إلا أنها **لا ترغب في رؤية سلطة مركزية قوية في بغداد يمكن أن تحط من سيطرتها المتنامية في الجنوب.** ونتيجة لذلك قاومت إيران بشدة ولكن بهدوء محاولات نوري المالكي لاستخدام نفوذه في السيطرة على الحكومة وجهوده في زيادة قوته العسكرية والسياسية في الجنوب. في الحقيقة ان أكثر طرق إيران فعالية في ضمان تأثيرها على السلطات السياسية في بغداد هي من خلال **إحكام قبضتها على عمليات تهريب النفط في جنوب العراق. تستعمل إيران سطوتها في مجال الطاقة في العراق لتضمن حصول السلطات الحكومية ومن ضمنها المالكي، على حصة كبيرة من العائدات الشهرية من النفط المسروق تصل أحياناً إلى ملايين الدولارات وفي هذه الحالة تكون رغبة بغداد في الاحتجاج على التدخل الإيراني في شؤون العراق قليلة.** إن **تأثير إيران المهم والمتنامي على صناعة العراق النفطية تصل مباشرة إلى مركز التحدي الأمريكي في احتواء إيران في العراق.** وعندما يتعلق الأمر بقرارات سياسية مهمة بخصوص تمديد بقاء القوات الأمريكية في العراق أو قرارات تتعلق بقبول مساعدة عسكرية كبرى من قبل الولايات المتحدة، نرى ان لدى إيران قدرة مالية عالية من عائدات النفط التي تحصل عليها من خلال التهريب **للتأثير على عقول صناع القرار العراقيين.** وفي الختام يشير التقرير إلى ان الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لتشديد العقوبات على إيران فشلت في أن تأخذ بنظر الاعتبار الملايين من الدولارات التي تحصل عليها إيران بشكل يومي من خلال قنواتها الخفية في كل مكان من البصرة.

* للمزيد حول «عصائب أهل الحق» راجع نشرة مركزنا ذات العدد(٢٤) في ٢٠١٣/٦/٢٠

رابط المقال: http://www.stratfor.com/sample/analysis/special-report-irans-oil-smuggling-network-iraq

صحيفة الغارديان: الانقسام الطائفي في المنطقة لن يتوقف عند سوريا

الكاتب: ماليز روذفن/أكاديمي وكاتب وصحفي مهتم بقضايا الدين ولاسيما الإسلامية، ومستشار في شؤون الشرق الأوسط

صحيفة الغارديان – ٢٠١٣/٦/٢٧

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد

مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

إن العداء والانقسام الطائفي الحاصل في سوريا حالياً أخذ يلقي بظلاله على جميع معاقل الإسلام في الشرق الأوسط، ليُحيي بذلك صراعاً موغلاً في القدم يرجع في جذوره إلى مراحل مبكرة من التاريخ الإسلامي

يستهل الكاتب مقالته بالقول: إنه وفي خضم أحداث العنف الطائفي الكارثية التي تمر بها سوريا، حيث يُتهم نظام بشار الأسد باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد شعبه فضلاً على استخدامه للدبابات والطائرات، فقد برز إلى السطح الصراع السني الشيعي الضارب في القدم بتكلفته البشرية الرهيبة، إذ وصل عدد القتلى في البلاد إلى ١٠٠,٠٠٠، فإن ما قد بدأ بكونه احتجاجات مناهضة للحكومة مستوحاة من الأحداث التي جرت في تونس ومصر وليبيا، قد تحوّل إلى نزاع طائفي يعود في جذوره إلى أصول الإسلام، والخلاف حول إرث النبي محمد(ص) وحول دور خلفائه. يسيطر الشيعة العلويون على الحكم في سوريا التي تشكل حلقة وصل حيوية بين إيران الداعمة لها حيث التشيع مذهب الدولة، والعراق الذي يهيمن عليه الشيعة وحلفاء الأسد في لبنان المتمثلين بحركة حزب الله، المصنف أمريكياً ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، **وهذا العداء الطائفي له صدى أبعد من سوريا أو معاقل الإسلام في الشرق الأوسط.**

ففي مصر التي حكمها الشيعة الفاطميون قبل مئات السنين، قام حشد من السنّة بشن هجوم على الواعظ الشيعي حسن شحاتة أدّى إلى مقتله وثلاثة آخرين في إحدى القرى قرب القاهرة، بعد عدة خطب ألقاها السلفيون اتهموا الشيعة فيها بالكفر. وفي الأسبوع الماضي نفّذت جماعة عسكر جنجوي المتطرفة والمرتبطة بطالبان السنية هجوماً على حافلة كانت تقل طالبات في الطريق إلى الجامعة في كويتا حيث غالبية الطلاب من الشيعة الهزارة. ويضيف الكاتب **ان شبح الطائفية الهمجية الحديثة يناقض تماماً الروح القديمة من التسامح والتعددية في التاريخ الإسلامي**، إذ حكمت العديد من السلالات الشيعية في القرن العاشر وسمحت للسنة بالتعايش معهم جنباً إلى جنب وحتى الفاطميون الذين حكموا شمال أفريقيا وجزءاً من بلاد الشام لم يفرضوا مذهبهم على الآخرين ولم يعلنوا ان دينهم الإسلامي هو عقيدة الدولة الرسمية، بل وحتى نظام الأسد الدكتاتوري له تاريخ رائع من تعايش الطوائف

والتعددية الدينية في البلاد قبل اشتعال الأزمة الراهنة. ويتساءل الكاتب عن أسباب ظهور التعصب والتطرف في هذا الوقت في سوريا، مجيباً بالقول: إن جزءاً من التفسير يكمن في ان الطائفة الشيعية العلوية أو (النصيرية) هناك كانت مهمشة، وقد سيطرت على مقاليد السلطة بعد الانقلاب الذي قاده وزير الدفاع وقائد القوات الجوية آنذاك حافظ الأسد والد بشار في عام ١٩٧٠، واستفادت الأقلية الشيعية مما حصلت عليه من استحقاقات وتدريب عسكري في ظل الاستعمار الفرنسي (١٩٢٠ - ١٩٤٥)، واستغلت الفوضى التي سادت البلاد في أعقاب الاستعمار، مما مكنهم من الاستيلاء على الحكم في سوريا، **وعادة ما تتغلب السياسة الاستبدادية في المجتمعات العشائرية على المصلحة العامة. الحكومة في سوريا تدعم نظام العشائر والنموذج السوري المفكك الآن هو صورة طبق الأصل مما حصل في العراق قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، حيث الأقلية العربية السنية المحيطة بصدام حسين فرضت نفوذها على الأغلبية من الشيعة والأكراد. وهناك نموذج مماثل في البحرين حيث آل خليفة السنة يحكمون الغالبية الشيعية المعدمة، أما في المملكة العربية السعودية، فالشيعة هم أقلية مكبوتة.** ويضيف الكاتب، ان التحيز العشائري والعرقي هو جزء من العنف الطائفي الذي يسود أماكن متفرقة من العالم مثل بورما وسريلانكا، حيث يقع المسلمون ضحايا للبوذيين، ومن غرب أفريقيا إلى جنوب شرق آسيا قد يكون من المسيحيين الذين هم تحت ضغط من الجماعات الإسلامية المتشددة أو الحكومات جنباً إلى جنب مع غيرهم من ضحايا الصراع الطائفي، وفي نيجيريا، على سبيل المثال، قُتل أكثر من ٥٠,٠٠٠ شخص في أعمال عنف عرقية ودينية منذ عام ١٩٩٩. يشير الكاتب إلى ان بعض الآراء ترى ان التفسير الأكثر قبولاً لتلك الظاهرة **يكمن في استحضار الهوية الدينية مقابل «المادية» الحديثة وهيمنة الرأسمالية والعلمانية على العالم،** في حين يرى الكاتب **ان التحليل الأكثر فائدة ينبغي ان يدور حول فكرة «الهويات الافتراضية». ويصل المقال في الختام إلى ان النزاعات الدينية في أي مكان من العالم لا ترتبط بالعقائد المتنافسة ولا باختلاف المعتقدات حول «الخالق» أو الزعامة الدينية، بقدر تعلقها بالطريقة التي تُصاغ فيها هويات الجماعة عبر عقود من البرمجة الثقافية معززة بالممارسات الدينية.**

وعلى مستوى العقائد، فإن الخلافات بين السنة والشيعة، كما هي الحال مع الخلافات بين الكاثوليك والبروتستانت، كثيراً ما يتم التعامل معها من **خلال البيانات الصادرة عن زعمائهم الدينيين بإدانة العنف، ولكنها ليست طريقة ناجحة للحل، حيث ان الإيمان بحد ذاته ليس السبب الرئيس وراء الخلاف الحاصل.** فعند حدوث أزمة مدنية أو اقتصادية تتولّد مشاعر القلق المزمن الذي يدفع الناس للبحث عن كبش فداء «متمثلاً بالآخر» ليلقوا باللوم عليه، وغالباً ما يكون من أتباع دين أو مذهب مغاير لهم بصرف النظر عن هويته الدينية أو قياداته.

رابط المقال: http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2013/jun/27/syria-descent-into-sectarianism

فقدان بوصلة السياسة الخارجية: لماذا تحتاج الولايات المتحدة إلى استراتيجية كبرى؟

الكاتب: وليام .سي. مارتيل/ أستاذ مساعد في دراسات الأمن الدولي في كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية في جامعة تافتس، ومؤلف كتاب (النصر في الحرب: أسس الاستراتيجية الحديثة)
ذي دبلومات ماغازين - ٢٠١٣/٢/٢٥

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

إن الاستراتيجية الكبرى هي أكبر بكثير من الاستجابة للمشاكل فقط، إذ يجب أن تنطوي على المبررات والدوافع الأساسية التي توضح كيف ولماذا تشارك الولايات المتحدة في السياسة الخارجية، ومثلما أنه من غير الممكن أن يكون هناك بديلاً عن وجود استراتيجية كبرى هادفة ومتماسكة، فإن الفشل في تحديد ملامحها ينتج عنه ضبابية خطيرة جداً في السياسة الخارجية للبلاد

خلال سلسلة من المقالات التي نشرتها مجلة ذي دبلومات مغازين، سلط الكاتب وليام سي مارتيل الضوء على مدى خطورة عدم امتلاك الولايات المتحدة لاستراتيجية شاملة، في الوقت الذي تواجه فيه البلاد تحديات هائلة في الداخل والخارج، الأمر الذي من الممكن ان يعرّضها لفقدان البوصلة على المستوى الاستراتيجي.

لماذا تحتاج أميركا إلى استراتيجية كبرى؟

تُعرّف الاستراتيجية الكبرى بشكل مبسط، **بأنها مجموعة واسعة من المبادئ والمعتقدات أو الأفكار التي تحكم قرارات وأفعال صناع القرار في البلاد، ترافقها صيغة من الإجماع العام حول قضايا السياسة الخارجية.**

إن الحاجة إلى استراتيجية كبرى تعد قضية جوهرية بالنسبة للولايات المتحدة على وجه التحديد في الوقت الحاضر. **فقوة الولايات المتحدة ونفوذها الاستثنائيان يجعلانها أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى أن تكون إجراءاتها وأفعالها محكومة باستراتيجية شاملة محكمة.** إن الفشل في تحديد الاستراتيجية الكبرى والمشاكل الناتجة عنه ليس بشيء جديد، ولكن التحدي أصبح الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. فالكاتب يرى ان الولايات المتحدة تفتقر إلى إطار استراتيجي يحدد دورها في العالم وكيفية تحقيق التوازن بين هذا الدور مع موارد الأمة والإرادة العامة. حيث تتجلى الحاجة إلى معرفة ما هي المبادئ التي ينبغي أن تحكم سياسة الولايات المتحدة في عالم غير مستقر بشكل متزايد، وتتمثل مصادر الاضطرابات وانعدام الاستقرار بما يأتي:

١ - القوى الكبرى:

صعود الصين هو أبرز مثال على ذلك، فاقتصاد بكين أصبح ثاني اقتصاد في العالم، فضلاً على زيادة قدراتها العسكرية. القوة الأخرى هي روسيا التي استعادت نشاطها الحكومي والسياسي زاحفة وبلا هوادة نحو ما يعدّه البعض استبداداً، فضلاً على دعمها للأنظمة المستبدة في إيران وسوريا.

٢- القوى الإقليمية المُزعزعة للاستقرار:

تأتي إيران في مقدمة هذه القوى، حيث تواجه أمريكا اليوم مهمة حساسة وهي كيفية الموازنة بين

اعتماد الغرب على نفط الشرق الأوسط، وبين عواقب هجوم عسكري ضد الصناعة النووية الإيرانية. يزاد على ذلك كلٌّ من كوريا الشمالية وباكستان، فالأولى تعاني من العزلة ويقودها نظام متعصب وضيق الأفق، أما الثانية فيرى الغرب بأنها غير مستقرة سياسياً فضلاً على دعمها للجماعات المتطرفة مثل حركة طالبان الأفغانية، كما توجد مخاوف من سيطرة المتطرفين على ترسانتها النووية. وأخيراً **فالحرب الأهلية في سوريا ما تزال مصدراً قوياً للفوضى والاضطرابات حيث من السهل أن تتفاقم إلى أزمة تشمل العراق وتركيا وايران.**

٣ - مصادر اضطراب أخرى غير متوقعة:

تتمثل في عودة التطرف إلى أفغانستان، فمع الانسحاب الأمريكي وبقاء طالبان كقوة لايستهان بها، هناك مخاطر من عودة أفغانستان إلى الاضطرابات والقمع، فضلاً على دوامة العنف التي اجتاحت المنطقة بعد أحداث الربيع العربي في كل من مصر وسوريا وليبيا، والتحديات المتمثلة بكيفية مواجهة الحروب الالكترونية والتعامل مع الناشطين من غير الدول التي تقوم بتعبئة أنصارها عن طريق الأفكار. يُقر الكاتب بأن هذه الاضطرابات والتحولات تتطلب من واضعي السياسات مواكبة هذه التحديات على الصعيد الفكري، **فجزء من المشكلة يبدو في عدم رغبة صناع القرار في تبنّي أشكال جديدة من التفكير الاستراتيجي ـ نتيجة التمسك بعناد بالمناهج التقليدية على الرغم من أنها ساهمت بتعميق الشكوك وتزايد الفوضى والاضطرابات منذ نهاية الحرب الباردة.** إن تشخيص الانقسامات والضعف ومصادر انعدام الاستقرار على الصعيد العالمي كخطوة أولى لصياغة استراتيجية كبرى من شأنه أن يساعد واضعي السياسات بالتغلب على الإرتباك الحالي. على الاستراتيجية الكبرى أن تساعد الدولة في معرفة طرق التعامل مع سياسات المد والجزر العالمية، فالمشكلة المركزية التي تواجه هذه الاستراتيجية هي مواجهة مصادر الاضطراب الجيوسياسية بشكل عملي، وكيفية مواجهة التحديات من الدول الكبرى والدول الأقل شأناً التي قد تضر بمصالح الولايات المتحدة. **ويؤكد الكاتب أيضاً على ضرورة أن تحيط الاستراتيجية الكبرى بالتطورات الاقتصادية الحاصلة في عالم اليوم**، فقد خضعت هذه الاستراتيجية على مدى عقود لاعتبارات سياسية وعسكرية، فازدهار الولايات المتحدة تعرّض للخطر بعد التدهور الاقتصادي الذي مرت به، كما أن أوربا تواجه أزمة لم يسبق لها مثيل في منطقة اليورو، فاليونان مثلاً تواجه انهياراً اقتصادياً وعنفاً سياسياً مصحوباً بفوضى اجتماعية ورحيلها من الاتحاد الأوربي بات أمراً محتملاً. ونتيجة للعولمة فقد أصبحت الأزمات الاقتصادية تضرب مناطق مختلفة من العالم وبشكل سريع ومن دون مقدمات. أما في آسيا، فاقتصاد الصين يعتمد بشكل كبير على تعافي الاقتصاد العالمي وعلى إمكانية تصدير بضائعها للدول الأخرى فأي فشل في الاقتصاد الصيني سوف ينتج عنه نتائج عالمية مدمرة. إن للتكنولوجيا الحديثة والعولمة أثراً كبيراً في صناعة القرار إذ يجب فهم وتوقّع كيف لهذه المتغيرات أن تؤثر في الجيوبولتيكيا العالمية، فالتقدم المذهل في تقنيات الانترنت ووسائل الاتصال وسهولة اقتنائها يجبر صناع القرار على صياغة استراتيجية قادرة على التعامل مع هذا العصر. هناك عدة شروط أخرى تزيد من تعقيد صياغة الاستراتيجية الكبرى، **أحدها: هو**

التوتر الحاصل بين الرغبة في العمل بالتنسيق مع المجتمع الدولي مع الحفاظ على أحد الخيارات المفتوحة، هذا مبدأ واضح مع استراتيجية الولايات المتحدة تجاه إيران، وواشنطن تسعى إلى تعزيز علاقتها مع مجموعة (خمسة + واحد)، مع الحفاظ على قدرتها على العمل بمفردها في الوقت الراهن. هناك العديد من المناطق الساخنة العالمية التي يمكن أن تتفاقم فيها الصراعات لتتجاوز آثارها حدودها المحلية، ففي آسيا، يمكن أن يؤدي الصراع بين الهند وباكستان إلى تدخل الولايات المتحدة، فضلاً على الأزمة بين الصين وتايوان، والأزمة في كوريا الشمالية التي قد تمتد إلى الصين، وروسيا، واليابان، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة. أما في الشرق الأوسط، فتشكل البرامج النووية والصاروخية الإيرانية نقطة اشتعال ومن الممكن أن تتدخل الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر والسعودية وتركيا، ودول مجلس التعاون الخليجي والوضع نفسه ينطبق على الأزمات في العراق وأفغانستان ومصر وليبيا وسوريا.

خارطة طريق لاستراتيجية أمريكية كبرى

يحدد الكاتب مجموعة من المحددات والسبل اللازمة لكي تصل الولايات المتحدة إلى استراتيجية كبرى متماسكة وهادفة منها التزامها بلعب دور قيادي، وتعزيز رؤية إيجابية مفعمة بالأمل والتفاؤل للعالم الذي تسعى لبنائه، فضلاً على اتسام هذه الاستراتيجية بالمرونة وأن تحظى بتأييد واسع من الرأي العام الأمريكي. إلا ان هناك ثلاثة مبادئ رئيسة يجب أن تأتي على رأس أولويات الاستراتيجية الأمريكية الكبرى وهي كالآتي، **أولاً: تعزيز البنى الداخلية للقوة الوطنية الأمريكية**، وهي دعوة لإعادة تنظيم الولايات المتحدة لنفسها على المستوى الداخلي وتعزيز أسس القوى المحلية، وذلك لمعرفة كيفية التعامل مع التحديات في الداخل والخارج. **ثانياً: تعزيز القيادة الأمريكية لكبح مصادر الاضطراب** فمن الضروري استراتيجياً بالنسبة للولايات المتحدة أن تعمل أحياناً للقيادة «من الأمام» إن جاز التعبير. وعلى واشنطن أن تستعمل أسلوب القوة وليس المقصود فقط القوة العسكرية التقليدية، بل القوة في استخدام كل الوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية للمساعدة في الوصول إلى عالم أفضل. **ثالثاً: تدعيم التحالفات والشراكات**، إن تأثير الولايات المتحدة يتزايد مع إظهار رغبتها في دعم وتشجيع الدول الأخرى في ممارسة القيادة، إذ إن قوة أمريكا محدودة ولابد أن تعمل مع مؤسسات المجتمع الدولي التي تسعى لحفظ الأمن وازدهاره، وضرورة الموازنة بين العمل الجماعي على الصعيد الدولي وبين المحافظة على خيارها في العمل الفردي عند الحاجة. **وفي الختام يشير المقال إلى أنه لا يجب أن يتوقّع الشعب ولا واضعو السياسة، أن تفوّق أميركا سوف يدوم إلى الأبد، أمريكا تحتاج لسياسة إيجابية لتحقيق الأمن الدولي والتوازن ومساهمة جميع الدول في العمل معاً لإعادة بناء وتعزيز أسس السلام والأمن والازدهار، وقد فعلت أمريكا ذلك من قبل وهي قادرة على فعله الآن.**

رابط المقال: http://thediplomat.com/2013/02/25/americas-dangerous-drift/

العراق يقبع في قمة معدلات الفساد عالمياً

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

كشفت منظمة الشفافية الدولية عن ارتفاع معدلات الفساد في العراق، جاء ذلك في تقرير موسع نشرته المنظمة على موقعها الالكتروني، يوم الخميس (٢٧ حزيران)، سلّطت من خلاله الضوء على «الفساد» في العراق.

وذكرت المنظمة أنه على الرغم من «مبادرات الحكومة في مكافحة الفساد وتوسّع أُطر العمل في هذا المجال منذ عام ٢٠٠٥ فلم يستطع المسؤولون لحد الآن إيجاد منظومة نزاهة قوية وشاملة في البلاد»، مبينة أن «التدخل السياسي في عمل هيئات مكافحة الفساد وتسييس قضايا الفساد فضلاً على ضعف منظمات المجتمع المدني والافتقار إلى الأمان والموارد ونقص الشروط القانونية، حجمت بشكل كبير من قدرة الحكومة على كبح حالات الفساد المستشرية».

وفيما يخص قطاع النفط والغاز، رأت منظمة الشفافية أن «ضمان نزاهة إدارة موارد النفط الكبرى المتزايدة ستكون من أكبر التحديات التي ستواجهها البلاد على مدى السنوات المقبلة». فهناك عوامل عدة تهدد الاستخدام الجيد للموارد النفطية التي من المفترض أن تُستخدم لمصلحة جميع العراقيين وستشكل تحدياً لجهود مكافحة الفساد لسنوات مقبلة، فجميع التقارير تُجمع على شجب عمليات تهريب النفط بكل أشكالها من عمليات حفر الأنابيب المحلية إلى عمليات الاحتيال والتهريب المنظمة الكبرى، وتُستخدم هذه الأنشطة الفاسدة لتمويل كبار المجاميع السياسية والدينية والميلشيات المسلحة، وتُقدر كمية النفط المهرّب للمدة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ بحدود سبعة مليارات دولار.

وذكرت المنظمة أن «الجانب الاقتصادي الآخر خارج القطاع النفطي، ما يزال ضعيفاً وغير قادر على خلق فرص عمل مما تسبب بارتفاع معدلات البطالة بنسبة ٢٠٪»، لافتة النظر إلى أنه على الرغم من «الاستثمارات الضخمة فما يزال العراق فاشلاً في توفير الخدمات الأساسية بشكل كافٍ، وأن ٢٣٪ من العراقيين ما زالوا يعيشون بفقر مدقع وفقاً لتقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٣».

وأوضحت المنظمة أن «العراق ما يزال وبشكل متكرر يحتل مراتب هابطة في أغلب مؤشرات الفساد الدولية، ففي العام ٢٠١٢ احتل العراق، وفقاً لتقرير مؤشر الفساد CPI، المرتبة ١٦٩ كأكثر البلدان فساداً من بين ١٧٥ دولة، مع إحرازه ١٨ نقطة من معدل ١٠٠ نقطة»، مؤكدة أن هذه «المؤشرات تدلل على أن العراق يقع في ذيل قائمة أضعف الدول إدارة لملف مكافحة الفساد».

وفيما يتعلّق بموضوع مؤشرات الفساد في التعامل مع الشركات التجارية، فقد بيّن مسح أجراه البنك الدولي عام ٢٠١٢ أن الرشاوى يتم طلبها بنسبة ٣٣,٨٪ في مسألة التحويلات التجارية مع القطاع العام، فعلى سبيل المثال أشار المسح إلى أن ٨٩٪ من الشركات المتقدمة لمشاريع استثمارية متوسطة في كربلاء، تسعى لتقديم هدايا لمسؤولين في القطاع العام لتسهيل تنفيذ صفقاتها في حين أن ٧٠٪ من الشركات العاملة في بغداد تعرضت لحالة طلب الرشاوى.

أما الفساد البيروقراطي فهو منتشر أيضاً في العراق ولاسيما مع بقاء القطاع العام مسيطراً على إدارة مفاصل رئيسة من الاقتصاد ومنها برنامج توزيع المواد الغذائية في البلاد.

واستناداً إلى مؤشر الفساد الدولي لعام ٢٠١١ فقد أفصح ٥٦٪ من الذين استُطلعت آراؤهم أنهم اضطروا لدفع رشاوى لتحقيق مبتغاهم، حيث يأتي جهاز الشرطة والكمارك والمؤسسات القضائية المتمثلة بدوائر التسجيل العقاري من أكثر ثلاث جهات متعاطية للرشوة، وكشف المؤشر أيضاً عن تباينات مناطقية في تعاطي الرشوة حيث بلغت نسبة المواطنين الذين يقدمون رشاوى في بغداد ٢٩,٣٪ مقابل ٣,٧٪ في كردستان.

كما تمثّل (الواسطة) والمحسوبيّة نمطاً شائعاً من أنواع الفساد في العراق، إذ تلعب الروابط العشائرية والطائفية والسياسية والعائلية دوراً كبيراً في ذلك، ووفقاً لتقرير مؤسسة بيرتلسمان لعام ٢٠١٢ فقد أدّت إحدى الفضائح الأخيرة لأن تقوم وزارة الداخلية العراقية بكشف علني عن تسعة آلاف فرد تم تعيينهم وفقاً لشهادات جامعية مزورة، وشمل ذلك مكتب رئيس الحكومة أيضاً، وهناك أمثلة إضافية على المحسوبية شملت مؤسسات أخرى مثل البرلمان أو لجنة النزاهة نفسها!.

وعدّت المنظمة أن «وزارتي الداخلية والدفاع من أكثر مؤسسات القطاع العام تأثراً بحالات الفساد، وغالباً ما توسم صفقات السمسرة والعقود العسكرية بفضائح فساد»، مبينة أن «تخمينات هيئة التدقيق العليا تقدِّر أن ما يقرب من ١,٤ مليار دولار قد فُقدت في حالات احتيال وفساد في صفقات وزارة الدفاع لعام ٢٠٠٥ فقط، وخلال العام ٢٠٠٨ كشف مدير هيئة النزاهة السابق راضي الراضي، عن وجود حالات فساد في صفقات وزارة الداخلية تُقدَّر بملياري دولار وكذلك وزارة الدفاع بأربعة مليارات دولار، وان من أشهر هذه العقود المشبوهة هو عقد شراء أجهزة كشف المتفجرات المزيفة مقابل ٨٥ مليون دولار».

كما أوردت منظمة الشفافية في تقريرها، أن «لدى الكهرباء أسوأ ملف إدارة في العراق حيث ما يزال فاشلاً في تقديم خدمات كافية للمواطنين منذ أكثر من عشر سنوات على الرغم من القيام باستثمارات ضخمة في هذا القطاع منذ عام ٢٠٠٣»، لافتة النظر إلى أنه في «الوقت الذي تم فيه إنفاق ٢٧ مليار دولار على قطاع الكهرباء منذ عام ٢٠٠٣ فإنه تمت زيادة التجهيز بالكهرباء لـ ١٠٠٠ ميكا واط فقط، وبالمقارنة، فإن إقليم كردستان زاد من توليده للطاقة الكهربائية بكمية ٢٠٠٠ ميكا واط بإنفاق استثماري مقداره مليار دولار فقط».